



Midocean Journal

for Research and Studies

دراسة أثر المخاطر المصرفية في زيادة التمويل الربوي بالبنوك السعودية

(دراسة تطبيقية باستخدام SPSS)

A study on the impact of Banking Risks on the Increase of Usurious
Financing in Saudi Banks

(An Applied Study Using SPSS)

عبدالله عبدالإله الباز

إشراف الدكتور: د. الفیصل عبدالحمید محمد حسن

رقم الاوركيد: 6392-3930-0002-0009

الایمیل الجامعی: 242001110@st.midocean.edu.k

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر المخاطر المصرفية في زيادة الاعتماد على التمويل الربوي في البنوك السعودية في ظل تصاعد التحديات المالية وتقلبات الأسواق، من خلال قياس أثر المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية على حجم التمويل الربوي، وذلك بالتطبيق على البنوك السعودية مع التركيز على بنك الرياض و**البنك الأهلي السعودي**، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الكمي التطبيقي باستخدام بيانات افتراضية مدعومة ببيانات مالية فعلية، وتم تحليلها إحصائيًا عبر برنامج **SPSS** باستخدام التحليل الوصفي ومعامل الارتباط والانحدار الخطي المتعدد، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة من جهة وزيادة التمويل الربوي من جهة أخرى، في حين كان تأثير مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية أقل نسبيًا، كما تبين أن ارتفاع مستويات المخاطر يدفع البنوك التقليدية إلى زيادة الاعتماد على التمويل القائم على الفائدة لتحقيق عوائد ثابتة وتقليل عدم اليقين المالي، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز أنظمة إدارة المخاطر وتنويع أدوات التمويل والحد من الاعتماد المفرط على التمويل الربوي بما يدعم الاستقرار المالي والاستدامة المصرفية.

الكلمات المفتاحية:

□ المخاطر المصرفية

□ التمويل الربوي

□ البنوك السعودية

□ إدارة المخاطر

□ الاستقرار المالي

المقدمة:

يُعدّ القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، لما يؤديه من دور محوري في تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة الاستثمارية المختلفة، بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي، إذ تؤكد الأدبيات الاقتصادية وجود علاقة إيجابية بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي (Schumpeter, 1911) ؛ (Levine, 1997) ومع التطور المتسارع للأسواق المالية وتزايد درجة الانفتاح الاقتصادي، أصبحت البنوك تعمل في بيئة معقدة تتسم بتعدد المخاطر المصرفية وتداخلها، الأمر الذي فرض تحديات متزايدة على إداراتها، لا سيما في ما يتعلق باتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية الرشيدة.

وتتمثل المخاطر المصرفية في مجموعة من الاحتمالات التي قد تقضي إلى خسائر مالية أو انخفاض في القيمة الاقتصادية للبنك. ومن أبرز هذه المخاطر: المخاطر الائتمانية الناتجة عن تعثر العملاء في سداد التزاماتهم، ومخاطر السيولة المرتبطة بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، إضافة إلى مخاطر السوق الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، فضلاً عن المخاطر التشغيلية التي تنشأ نتيجة ضعف الأنظمة الداخلية أو الأخطاء البشرية أو الأعطال التقنية، وهي تصنيفات أكدت عليها مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee on Banking Supervision, 2006) كما تناولتها أدبيات إدارة المخاطر المصرفية. (Hull, 2018) ويؤدي تصاعد هذه المخاطر إلى تأثير مباشر في مستوى الأداء المالي للبنوك وفي قدرتها على الاستمرار وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. (Allen & Gale, 2004) وفي ظل هذه التحديات، تسعى البنوك إلى تبني سياسات مالية وتمويلية تهدف إلى الحد من أثر المخاطر وتعظيم العائد المتوقع، وهو ما قد يدفعها أحياناً إلى التوسع في استخدام أدوات التمويل القائمة على الفائدة، نظراً لما توفره من تدفقات نقدية متوقعة وعوائد مستقرة نسبياً مقارنة بصيغ التمويل القائمة على المشاركة في المخاطر (Freixas & Rochet, 2008) ؛ (Mishkin, 2019) ويُعسّر هذا السلوك في ضوء سعي البنوك إلى تقليل درجة عدم اليقين المرتبطة بالأنشطة التمويلية، خاصة في البيئات التي ترتفع فيها المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة.

إلا أن التوسع في التمويل الربوي يثير العديد من الإشكالات الاقتصادية والشرعية، لا سيما في الدول التي تسعى إلى ترسيخ مبادئ التمويل المسؤول والحد من الممارسات التي قد تؤدي إلى اختلالات اقتصادية أو اجتماعية. وتشير الأدبيات في الاقتصاد الإسلامي إلى أن الإفراط في الاعتماد على التمويل القائم على الفائدة قد يسهم في زيادة المديونية وتعميق الهشاشة المالية (Chapra, 2000) ؛ (El-Gamal, 2006) كما تؤكد تقارير الاستقرار المالي الصادرة عن المؤسسات الدولية أن تراكم الديون وارتفاع المخاطر النظامية قد يهددان الاستقرار المالي على المستوى الكلي (International Monetary Fund, 2022).

وتشير الدراسات إلى وجود علاقة محتملة بين مستوى المخاطر المصرفية وسلوك البنوك في اختيار أدوات التمويل، إذ قد يدفع ارتفاع المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة بعض البنوك إلى تقصيل الأدوات ذات العوائد الثابتة والتدفقات النقدية المتوقعة

(Freixas & Rochet, 2008). ويؤكد ذلك أهمية دراسة هذه العلاقة بصورة علمية ومنهجية لفهم محددات القرارات التمويلية في القطاع المصرفي.

وفي السياق السعودي، تزداد أهمية هذا الموضوع في ظل سعي القطاع المصرفي إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والالتزام بالضوابط التنظيمية، إلى جانب التوجه نحو تطوير أدوات إدارة المخاطر وتعزيز الاستدامة المالية، كما تعكسه تقارير الاستقرار المالي الصادرة عن البنك المركزي السعودي (البنك المركزي السعودي، 2023)، فضلاً عن انسجام ذلك مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تعزيز متانة القطاع المالي وتنويع مصادر التمويل (رؤية السعودية 2030، 2016). كما أن خصوصية البيئة المصرفية السعودية، التي تجمع بين البنوك التقليدية والبنوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تضيف على دراسة أثر المخاطر المصرفية في زيادة التمويل الربوي أبعاداً متعددة تستحق البحث والتحليل العلمي المتعمق. وانطلاقاً مما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر المخاطر المصرفية في زيادة الاعتماد على التمويل الربوي في البنوك السعودية، من خلال دراسة تطبيقية تعتمد على بيانات افتراضية يتم تحليلها باستخدام برنامج SPSS. وتسعى الدراسة إلى قياس طبيعة العلاقة بين أنواع المخاطر المصرفية المختلفة ومستوى التمويل الربوي، واختبار الفرضيات المتعلقة بهذا الأثر، بما يسهم في تقديم نتائج علمية وتوصيات عملية قد تساعد صانعي القرار على تطوير سياسات مصرفية أكثر كفاءة، وتحد من الآثار السلبية للمخاطر المصرفية على استقرار القطاع المالي.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية المتزايدة لإدارة المخاطر المصرفية في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية المتسارعة، وما يرافقها من ضغوط تؤثر في القرارات التمويلية للبنوك. إذ تُعد المخاطر المصرفية من العوامل الرئيسة التي تحدد مستوى استقرار البنوك وقدرتها على تحقيق أهدافها المالية، الأمر الذي يجعل دراسة أثر هذه المخاطر في زيادة التمويل الربوي موضوعاً ذا أهمية علمية وعملية في آنٍ واحد.

وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة في إسهامها في إثراء الأدبيات الاقتصادية والإدارية من خلال تناول العلاقة بين المخاطر المصرفية والتمويل الربوي ضمن إطار تحليلي واحد، وهو ما يعالج جانباً من القصور في الدراسات السابقة التي غالباً ما تناولت كل متغير على حدة. كما تقدم الدراسة نموذجاً تطبيقياً يعتمد على الأساليب الإحصائية الحديثة باستخدام برنامج SPSS، مما يعزز من موثوقية النتائج ويدعم إمكانية الاستفادة منها في دراسات مستقبلية ذات صلة بإدارة الأعمال والقطاع المصرفي.

أما الأهمية العملية للدراسة، فتتمثل في النتائج التي يمكن أن تسهم في دعم متخذي القرار في البنوك السعودية، من خلال توضيح أثر أنواع المخاطر المصرفية المختلفة في السلوك التمويلي للبنوك، ولا سيما في ما يتعلق بالتوسع في التمويل الربوي. ويمكن أن تساعد هذه النتائج إدارات البنوك على تطوير سياسات أكثر كفاءة لإدارة المخاطر، والحد من الاعتماد على أدوات التمويل عالية المخاطر، بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق الاستدامة المصرفية.

وتكتسب الدراسة أهمية خاصة في السياق السعودي، نظرًا لخصوصية البيئة المصرفية التي تجمع بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية والالتزام بالأنظمة الرقابية والتوجهات نحو التمويل المسؤول. كما يمكن أن تفيد نتائج الدراسة الجهات الرقابية وصانعي السياسات في تقييم فعالية الأطر التنظيمية الحالية، وتقديم مقترحات تسهم في الحد من الآثار السلبية للمخاطر المصرفية على القرارات التمويلية.

وعلاوة على ذلك، تبرز أهمية الدراسة من كونها توفر قاعدة بيانات افتراضية قابلة للتطبيق والتحليل، يمكن الاستفادة منها كنموذج تعليمي وتطبيقي لطلبة الدراسات العليا في تخصص إدارة الأعمال، خاصة في مجال التحليل الإحصائي واتخاذ القرار. وبذلك، تشكل الدراسة مرجعًا علميًا وتطبيقيًا يسهم في تعزيز الفهم المتكامل للعلاقة بين المخاطر المصرفية والتمويل الربوي في البنوك.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر المخاطر المصرفية في زيادة الاعتماد على التمويل الربوي في البنوك السعودية، من خلال دراسة تطبيقية تعتمد على بيانات افتراضية وتحليلها باستخدام برنامج SPSS، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مفهوم المخاطر المصرفية وأنواعها، مع التركيز على المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية في البنوك.
2. قياس مستوى المخاطر المصرفية في البنوك محل الدراسة، وتحديد درجة انتشار كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية.
3. تحليل واقع التمويل الربوي في البنوك، وبيان مدى اعتماده كأداة تمويلية في ظل الضغوط الناتجة عن المخاطر المصرفية.
4. اختبار طبيعة العلاقة بين المخاطر المصرفية والتمويل الربوي، وقياس قوة واتجاه هذه العلاقة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.
5. تحديد أثر كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية في زيادة التمويل الربوي، ومعرفة أيها أكثر تأثيرًا من الناحية الإحصائية.
6. تقديم نتائج وتوصيات عملية يمكن أن تسهم في دعم متخذي القرار في البنوك، وتساعد على تطوير سياسات فعالة لإدارة المخاطر والحد من الاعتماد على التمويل الربوي.
7. الإسهام في إثراء المعرفة العلمية في مجال إدارة الأعمال والقطاع المصرفي، من خلال توفير نموذج تطبيقي يمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية.

الأدب النظري للدراسة:

أولاً: الأدبيات النظرية المتعلقة بالمخاطر المصرفية

1. مفهوم المخاطر المصرفية

تُعرّف المخاطر المصرفية بأنها احتمال تعرض البنك لخسائر نتيجة تغيرات غير متوقعة تؤثر في أصوله أو التزاماته أو تدفقاته النقدية. وقد أشار **Peter S. Rose** و **Sylvia C. Hudgins** في كتابهما *Bank Management & Financial Services* إلى أن إدارة المخاطر تمثل جوهر العمل المصرفي الحديث، نظراً لطبيعة النشاط القائم على الوساطة وتحمل المخاطر مقابل العائد.

كما يؤكد **Anthony Saunders** و **Marcia Millon Cornett** في كتاب *Financial Institutions Management* أن البنوك تعمل في بيئة تتسم بعدم اليقين، وأن قدرتها على الاستمرار تعتمد على كفاءة أنظمة قياس المخاطر والرقابة عليها.

وفي السياق التنظيمي، أسهمت مقررات **Basel Committee on Banking Supervision** في وضع إطار شامل لإدارة المخاطر، خاصة من خلال اتفاقيات بازل التي ركزت على كفاية رأس المال وإدارة المخاطر الشاملة.

2. أنواع المخاطر المصرفية في الأدبيات

أ. المخاطر الائتمانية

تُعد المخاطر الائتمانية الخطر الأكبر الذي تواجهه البنوك. وقد قدّم **Edward I. Altman** نموذج (Z-Score) للتنبؤ بالتعثر المالي، مؤكداً أهمية التحليل الكمي في تقييم الجدارة الائتمانية.

كما أوضح **Frederic S. Mishkin** أن ضعف جودة الائتمان كان من الأسباب الجوهرية في العديد من الأزمات المصرفية، نظراً لارتباطه المباشر بجودة الأصول واستقرار النظام المالي.

وتشير الدراسات إلى أن ارتفاع المخاطر الائتمانية يدفع البنوك إلى تشديد سياساتها الائتمانية وزيادة المخصصات، بما ينسجم مع نظرية الإدارة التحوطية للمخاطر.

ب. مخاطر السيولة

تناول **Douglas W. Diamond** و **Philip H. Dybvig** في نموذجهما الشهير (1983) مشكلة التحول في آجال الاستحقاق، موضحين أن البنوك عرضة لأزمات السيولة بسبب اعتمادها على ودائع قصيرة الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل.

ويُبرز هذا النموذج أن إدارة السيولة تمثل ركيزة أساسية في الحفاظ على الاستقرار المصرفي، وأن ضعفها قد يؤدي إلى أزمات ثقة وسحب جماعي للودائع.

ج. مخاطر السوق

ناقش **John C. Hull** في كتاب *Risk Management and Financial Institutions* أثر تقلبات أسعار الفائدة والأدوات المالية على ربحية المؤسسات المالية، مؤكداً أهمية أدوات التحوط وإدارة فجوة الحساسية للفائدة. كما ركزت أدبيات إدارة الأصول والخصوم (ALM) على ضرورة الموازنة بين هيكل الأصول والالتزامات لتقليل التعرض لمخاطر السوق.

د. المخاطر التشغيلية

عرّفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية بأنها الخسائر الناتجة عن فشل العمليات الداخلية أو الأنظمة أو العوامل البشرية. وقد أشار **Michel Crouhy** وزملاؤه في كتاب *The Essentials of Risk Management* إلى أن التطور التكنولوجي زاد من تعقيد المخاطر التشغيلية، مما يستوجب تعزيز نظم الرقابة الداخلية والحوكمة المؤسسية.

ثانياً: الأدبيات النظرية المتعلقة بالتمويل الربوي

1. مفهوم التمويل القائم على الفائدة

يرتكز التمويل التقليدي على منح القروض مقابل فائدة محددة سلفاً. وقد أوضح **Eugene F. Fama** ضمن إطار النظرية المالية الحديثة أن أسعار الفائدة تعكس تكلفة رأس المال ومخاطر الاستثمار.

كما يرى **Franco Modigliani** و **Merton Miller** في نظرية هيكل رأس المال أن قرارات التمويل تؤثر في تكلفة رأس المال ومخاطر المنشأة، خاصة في ظل وجود الضرائب وتكاليف الإفلاس.

2. خصائص التمويل الربوي في النظرية المالية

تشير النظرية التقليدية إلى أن التمويل بالفائدة يوفر تدفقات نقدية مستقرة ويمكن التنبؤ بها، مما يعزز التخطيط المالي. إلا أن **Hyman Minsky** في نظريته حول عدم الاستقرار المالي (Financial Instability Hypothesis) حذر من أن التوسع المفرط في الائتمان القائم على الدين قد يؤدي إلى هشاشة مالية وأزمات دورية. كما تناول **Joseph E. Stiglitz** مشكلات عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية، موضحاً أن ارتفاع أسعار الفائدة قد يزيد من مخاطر التعثر عبر ظاهرة الاختيار المعاكس والمخاطر الأخلاقية.

ثالثاً: النظريات المفسرة للعلاقة بين المخاطر المصرفية والتمويل القائم على الفائدة

1. نظرية إدارة المخاطر المالية

يرى **Anthony Saunders** أن المؤسسات المالية تعيد هيكلة محافظها التمويلية استجابةً للتغير في مستويات المخاطر، بما يحقق توازناً بين العائد والمخاطرة.

ووفقاً لهذا الإطار، فإن ارتفاع المخاطر الائتمانية أو مخاطر السيولة يدفع البنوك إلى تفضيل أدوات ذات عائد محدد لتقليل تقلب الأرباح.

2. نظرية المفاضلة بين العائد والمخاطرة (Risk-Return Tradeoff)

تؤكد الأدبيات المستندة إلى أعمال **Harry Markowitz** في نظرية المحفظة أن المؤسسات تسعى إلى تعظيم العائد مقابل مستوى معين من المخاطرة. وعند ارتفاع عدم اليقين، يتم تفضيل الأدوات الأقل تقلباً في العائد.

3. نظرية التدفقات النقدية المضمونة

تنطلق هذه النظرية من منطق الاستقرار المالي الذي أكد عليه **Douglas W. Diamond** في تحليلاته لدور البنوك في توفير السيولة، حيث تميل المؤسسات المالية إلى الأدوات التي تضمن تدفقات نقدية منتظمة في بيئات المخاطر المرتفعة.

خلاصة نظرية مدعومة بالأدبيات

تشير مجمل الأدبيات إلى أن:

ارتفاع المخاطر المصرفية

— يؤدي إلى

زيادة الميل نحو أدوات تمويل ذات عائد ثابت

غير أن هذا التوجه، وإن كان يعزز الاستقرار قصير الأجل، قد يفاقم الهشاشة المالية على المدى الطويل إذا لم يُدار ضمن إطار رقابي متوازن.

رابعاً: الاتجاهات البحثية في الأدبيات السابقة

أظهرت الأدبيات ثلاثة اتجاهات رئيسية:

1. دراسات ركزت على تحليل المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي.
 2. دراسات تناولت التمويل الربوي وآثاره الاقتصادية.
 3. دراسات محدودة ربطت بين المخاطر المصرفية والسلوك التمويلي للبنوك.
- وتشير الأدبيات إلى وجود علاقة إيجابية محتملة بين ارتفاع المخاطر المصرفية وزيادة الاعتماد على أدوات التمويل ذات العائد الثابت.

خامساً: موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات

تأتي هذه الدراسة لسد فجوة بحثية تتمثل في:

- قلة الدراسات التي تناولت العلاقة المباشرة بين المخاطر المصرفية والتمويل الربوي في البنوك السعودية.
- محدودية الدراسات التي استخدمت أدوات تحليل كمي مثل SPSS لقياس هذه العلاقة.
- الحاجة إلى إطار تطبيقي يجمع بين التحليل النظري والتحليل الإحصائي.

خلاصة الأدبيات النظرية

يمكن تلخيص الأدبيات النظرية في أن:

- المخاطر المصرفية تؤثر بشكل مباشر على قرارات البنوك التمويلية.
- التمويل الربوي يُستخدم كأداة لتحقيق عوائد مستقرة وتقليل أثر المخاطر.
- المخاطر الائتمانية والسيولة هي الأكثر تأثيراً في توجه البنوك نحو التمويل الربوي.
- العلاقة بين المتغيرين قابلة للقياس الكمي والتحليل الإحصائي.

مراجعة الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات المتعلقة بالمخاطر المصرفية

ركزت العديد من الدراسات على تحليل أثر المخاطر المصرفية في الأداء المالي للبنوك واستقرارها. فقد تناولت دراسة النويران (2025) إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي، وأظهرت أن ارتفاع المخاطر الائتمانية يؤدي إلى تراجع جودة الأصول وزيادة المخصصات، مما ينعكس سلباً على الربحية والاستقرار المالي. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير آليات تقييم الجدارة الائتمانية وتعزيز الرقابة الداخلية.

كما أشارت دراسة البنك المركزي السعودي (2023) إلى أهمية الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر، مؤكدة أن المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة تمثلان التحدي الأكبر للبنوك السعودية، خاصة في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية. وأوضحت الدراسة أن فعالية إدارة المخاطر ترتبط بقدرة البنك على تحقيق التوازن بين الربحية والاستقرار.

وفي السياق الدولي، توصلت دراسة Idris وآخرون (2024) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع المخاطر المالية وتراجع أداء البنوك التجارية، مؤكدة أن ضعف إدارة المخاطر يؤدي إلى تقلب الأرباح وزيادة التعرض للخسائر.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالتمويل الربوي (التقليدي)

تناولت بعض الدراسات التمويل التقليدي القائم على الفائدة بوصفه أداة رئيسة لتحقيق عوائد مستقرة في البنوك التجارية. فقد أوضحت دراسة Musa & Ahmed (2025) أن البنوك تميل إلى زيادة الاعتماد على القروض ذات الفائدة الثابتة في فترات عدم الاستقرار المالي، باعتبارها وسيلة لضمان تدفقات نقدية متوقعة.

كما بينت دراسة المعيوفى وعبدالعزیز (2025) في المقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية أن البنوك التقليدية أكثر ميلاً إلى التوسع في التمويل الربوي عند ارتفاع مستويات المخاطر، في حين تعتمد البنوك الإسلامية على أدوات تمويل قائمة على المشاركة وتقاسم المخاطر.

وتشير هذه الدراسات إلى أن التمويل الربوي يُستخدم غالباً كآلية تحوطية لتعويض ارتفاع مستويات المخاطر، مما يعزز فرضية وجود ارتباط بين المتغيرين.

ثالثاً: الدراسات التي تناولت العلاقة بين المخاطر المصرفية وقرارات التمويل

رغم وفرة الدراسات التي تناولت كل متغير على حدة، إلا أن الدراسات التي ربطت بين المخاطر المصرفية وقرارات التمويل بشكل مباشر ما تزال محدودة نسبياً، خاصة في البيئة السعودية.

فقد أشارت دراسة سليمانى (2025) إلى أن المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة تؤثران بصورة مباشرة في اختيار صيغ التمويل، حيث تميل البنوك إلى تبني صيغ تحقق عوائد مستقرة عند ارتفاع المخاطر. وأكدت الدراسة وجود علاقة ارتباط إيجابية بين مستوى المخاطر ونمط التمويل المستخدم.

كما أوضحت بعض الدراسات الخليجية أن ارتفاع مستويات عدم اليقين المالي يدفع البنوك إلى تفضيل أدوات التمويل ذات العائد الثابت، بما يقلل من تعرضها لتقلبات الأرباح، وهو ما يدعم الإطار النظري للدراسة الحالية.

الفجوة البحثية

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح أن معظم الدراسات ركزت على:

- تحليل أثر المخاطر المصرفية على الأداء المالي.
- دراسة التمويل التقليدي أو الإسلامي بصورة مستقلة.
- المقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية من حيث إدارة المخاطر.

إلا أن الدراسات التي تناولت أثر المخاطر المصرفية على زيادة التمويل الربوي في البنوك السعودية باستخدام تحليل كمي تطبيقي عبر SPSS ما تزال محدودة. كما لم تُعالج بصورة كافية مسألة تحديد أي أنواع المخاطر أكثر تأثيرًا في توجيه البنوك نحو التمويل الربوي.

ومن هنا تتبع أهمية الدراسة الحالية، التي تسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال بناء نموذج تحليلي كمي يقيس أثر كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية على حجم التمويل الربوي، في سياق البيئة المصرفية السعودية.

المنهجية:

نوع ومنهج البحث

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي التطبيقي (Applied Quantitative Research)، لما له من قدرة على قياس العلاقات بين المتغيرات بصورة موضوعية واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية. كما استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم وصف طبيعة المخاطر المصرفية ومستوى التمويل الربوي، ثم تحليل العلاقة بينهما وقياس قوة واتجاه هذا الأثر.

ويُعد هذا المنهج مناسبًا لطبيعة الدراسة الحالية التي تسعى إلى تفسير الظواهر المالية اعتمادًا على بيانات رقمية قابلة للقياس والتحليل.

مجتمع الدراسة وعينتها:

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية، سواء البنوك التقليدية أو البنوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تمارس نشاط التمويل وتواجه مستويات مختلفة من المخاطر المصرفية.

عينة الدراسة:

نظرًا لاعتماد الدراسة على الجانب التطبيقي والتحليل الإحصائي، تم اختيار عينة قصدية تمثلت في:

• بنك الرياض

• البنك الأهلي السعودي

وذلك لكونهما من أكبر البنوك السعودية من حيث حجم الأصول والتمويل، إضافة إلى توفر بيانات مالية منشورة وحديثة. كما تم دعم التحليل ببيانات افتراضية تم تصميمها بما يحاكي الواقع المصرفي السعودي، بما يسمح بتطبيق أدوات التحليل الإحصائي بصورة دقيقة.

7.3 مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات:

1. البيانات الثانوية:

تم الحصول عليها من:

- التقارير السنوية والبيانات المالية المنشورة للبنوك السعودية.
- تقارير البنك المركزي السعودي.
- الدراسات السابقة والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع البحث.

2. البيانات الافتراضية:

تم إعداد مجموعة بيانات افتراضية تعكس مستويات المخاطر المصرفية المختلفة وحجم التمويل الربوي، بهدف تطبيق التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات باستخدام برنامج SPSS.

متغيرات الدراسة وأدوات القياس

أولاً: المتغيرات المستقلة

تمثلت المتغيرات المستقلة في المخاطر المصرفية، وتشمل:

- المخاطر الائتمانية: تم قياسها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (من 1 إلى 5) لقياس درجة التعثر ومخاطر عدم السداد.
- مخاطر السيولة: تم قياسها باستخدام مؤشرات تعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، وبمقياس ليكرت الخماسي.
- مخاطر السوق: تمثلت في تقلبات أسعار الفائدة والعملات، وتم قياسها بمقياس ليكرت الخماسي.
- المخاطر التشغيلية: تم قياسها بناءً على مستوى الأخطاء التشغيلية وضعف الأنظمة الداخلية، باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.

ثانياً: المتغير التابع

- التمويل الربوي: ويقاس من خلال حجم التمويل التقليدي القائم على الفائدة (بالمليون ريال سعودي)، اعتماداً على البيانات المالية المنشورة.

أدوات وأساليب التحليل الإحصائي:

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وذلك بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الآتية:

1. التحليل الوصفي (Descriptive Statistics)

لقياس المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحديد مستوى كل متغير من متغيرات الدراسة.

2. تحليل الارتباط (Pearson Correlation)

لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المخاطر المصرفية والتمويل الربوي.

3. تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Analysis)

لقياس أثر كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية على التمويل الربوي، وتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً.

4. اختبارات الدلالة الإحصائية

لاختبار الفرضيات عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

إجراءات البحث:

تم تنفيذ البحث وفق الخطوات التالية:

1. مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة.
2. تحديد متغيرات الدراسة وصياغة الفرضيات.
3. تصميم قاعدة بيانات افتراضية مدعومة ببيانات فعلية.
4. إدخال البيانات في برنامج SPSS وتحليلها إحصائياً.
5. تفسير النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.
6. استخلاص النتائج النهائية وصياغة التوصيات.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمنية: تعتمد الدراسة على بيانات عام 2025.
- الحدود المنهجية: تقتصر الدراسة على المنهج الكمي دون التطرق إلى التحليل النوعي أو المقابلات.

النتائج:

1. نتائج التحليل الوصفي

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف مستوى متغيرات الدراسة، وجاءت النتائج كما يلي:

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير
المخاطر الائتمانية	4.21	0.54	مرتفع
مخاطر السيولة	3.98	0.61	مرتفع
مخاطر السوق	3.45	0.72	متوسط
المخاطر التشغيلية	3.28	0.69	متوسط
التمويل الربوي	-	-	مرتفع

تشير النتائج إلى أن أعلى متوسط كان للمخاطر الائتمانية، مما يعكس ارتفاع مستوى القلق المتعلق بالتعثر وعدم السداد، تليها مخاطر السيولة، بينما جتءت مخاطر السوق والتشغيلية بمستوى متوسط.

2. نتائج تحليل الارتباط (Pearson Correlation)

تم اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (المخاطر المصرفية) والمتغير التابع (التمويل الربوي)، وأظهرت النتائج ما يلي:

المتغير	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة (Sig)	نوع العلاقة
المخاطر الائتمانية	0.88	0.02	قوية موجبة
مخاطر السيولة	0.79	0.05	قوية موجبة
مخاطر السوق	0.60	0.10	متوسطة
المخاطر التشغيلية	0.55	0.12	متوسطة

تفسير النتائج:

- توجد علاقة ارتباط قوية موجبة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية والتمويل الربوي.
 - توجد علاقة قوية موجبة بين مخاطر السيولة والتمويل الربوي عند مستوى دلالة (0.05).
 - لم تظهر مخاطر السوق والتشغيلية دلالة إحصائية قوية، رغم وجود علاقة متوسطة.
- وهذا يعني أن ارتفاع المخاطر الائتمانية والسيولة يدفع البنوك إلى زيادة الاعتماد على التمويل الربوي.

3. نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على التمويل الربوي.

نتائج نموذج الانحدار:

- معامل التحديد (R^2) = 0.92
- قيمة F المحسوبة = 18.74
- مستوى الدلالة = 0.01

تشير قيمة R^2 إلى أن المخاطر المصرفية تفسر 92% من المتغير في التمويل الربوي، وهي نسبة تفسيرية مرتفعة تدل على قوة النموذج.

معاملات الانحدار:

المتغير	معامل Beta	قيمة T	الدلالة
المخاطر الائتمانية	0.62	4.31	دال
مخاطر السيولة	0.41	2.98	دال
مخاطر السوق	0.18	1.42	غير دال
المخاطر التشغيلية	0.11	1.09	غير دال

تفسير النتائج:

- المخاطر الائتمانية تمثل العامل الأكثر تأثيراً في زيادة التمويل الربوي.
 - مخاطر السيولة لها تأثير دال إحصائياً ولكن أقل من المخاطر الائتمانية.
 - لم يثبت وجود تأثير معنوي لمخاطر السوق والتشغيلية في النموذج.
4. اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية وزيادة التمويل الربوي في البنوك السعودية. تم قبول الفرضية الرئيسية، نظراً لوجود أثر دال إحصائياً للمخاطر المصرفية، خاصة المخاطر الائتمانية والسيولة.

الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة بين المخاطر الائتمانية والتمويل الربوي. ✓
- توجد علاقة بين مخاطر السيولة والتمويل الربوي. ✓
- توجد علاقة بين مخاطر السوق والتمويل الربوي. ✗
- توجد علاقة بين المخاطر التشغيلية والتمويل الربوي. ✗

خلاصة النتائج:

توصلت الدراسة إلى أن :

ملخص نتائج الدراسة:

1. المخاطر الائتمانية:

- تمثل العامل الأساسي الذي يؤثر على حجم التمويل الربوي، حيث يميل المقرضون إلى زيادة التمويل كلما انخفضت المخاطر الائتمانية.
- تشير النتائج إلى أن إدارة المخاطر الائتمانية الفعّالة قد تقلل من احتمالية التعثر وزيادة الاستقرار المالي.

2. مخاطر السيولة:

- لها تأثير مهم على قرارات التمويل، إذ تؤثر السيولة المتاحة على قدرة المؤسسات على تمويل الأنشطة الربوية.
- تظهر الدراسة أن نقص السيولة يمكن أن يحد من توسع التمويل ويزيد من تكاليف الاقتراض.

3. مخاطر السوق والتشغيلية:

- لم تُظهر تأثيراً كبيراً على زيادة التمويل الربوي في سياق الدراسة.
- يعكس ذلك أن المؤسسات قد تكون أكثر تركيزاً على المخاطر الائتمانية والسيولة عند اتخاذ قرارات التمويل الربوي.

4. قوة النموذج الإحصائي:

- النموذج المستخدم يتمتع بقدرة تفسيرية عالية ($R^2 = 0.92$) ، ما يدل على أن المتغيرات المختارة قادرة على تفسير معظم التغيرات في التمويل الربوي.

5. نتائج جانبية مهمة:

- العلاقة بين المخاطر والسيولة والتمويل تظهر تفاعلاً معقداً، مما يشير إلى أهمية وضع استراتيجيات متكاملة لإدارة المخاطر.
- يمكن اعتبار المخاطر التشغيلية والسوقية عوامل مساندة وليست حاسمة في القرارات التمويلية للتمويل الربوي.
- الدراسة تدعم فكرة أن التركيز على المخاطر الائتمانية والسيولة يمكن أن يحسن من كفاءة تخصيص الموارد المالية.

التوصيات:

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي أظهرت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية - خصوصاً المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة - وزيادة الاعتماد على التمويل الربوي في البنوك السعودية، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

أولاً: توصيات متعلقة بإدارة المخاطر

1. تعزيز أنظمة إدارة المخاطر الائتمانية

ضرورة تطوير نماذج تقييم الجدارة الائتمانية باستخدام أدوات تحليل تنبؤية متقدمة، بما يقلل من احتمالات التعثر ويحد من الحاجة إلى التوسع في التمويل الربوي كوسيلة تعويضية.

2. تحسين إدارة السيولة

العمل على رفع كفاءة إدارة الأصول والخصوم (ALM)، وتبني سياسات استباقية لإدارة فجوات السيولة، بما يقلل من الضغوط التمويلية قصيرة الأجل.

3. تطوير نظم الإنذار المبكر للمخاطر

اعتماد مؤشرات رقابية مبكرة (Early Warning Indicators) لاكتشاف ارتفاع مستويات المخاطر قبل تفاقمها، مما يسمح باتخاذ قرارات تمويلية أكثر توازنًا.

ثانيًا: توصيات متعلقة بسياسات التمويل

4. تنويع أدوات التمويل

الحد من الاعتماد المفرط على التمويل الربوي من خلال تنويع المنتجات المالية وتطوير أدوات تمويل بديلة تحقق توازنًا بين العائد والمخاطرة.

5. تحقيق التوازن بين الربحية والاستقرار

ينبغي ألا يكون الهدف الرئيس هو تعظيم العائد قصير الأجل عبر التوسع في التمويل الربوي، بل تحقيق استدامة مالية طويلة الأجل.

6. إعادة هيكلة المحافظ التمويلية

إعادة توزيع المحفظة الائتمانية بحيث تقل درجة التركيز في القطاعات عالية المخاطر.

ثالثًا: توصيات تنظيمية ورقابية

7. تعزيز دور البنك المركزي في الرقابة الوقائية

من خلال تحديث متطلبات كفاية رأس المال بما يتناسب مع مستويات المخاطر الفعلية.

8. رفع مستوى الشفافية والإفصاح

نشر تقارير تفصيلية عن هيكل المخاطر والتمويل، بما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة.

رابعًا: توصيات بحثية مستقبلية

9. إجراء دراسات طولية (Time-Series Studies)

لقياس العلاقة بين المخاطر المصرفية والتمويل الربوي عبر فترات زمنية ممتدة.

10. التوسع في استخدام مناهج تحليل متقدمة

مثل نماذج المعادلات الهيكلية (SEM) أو Panel Data لتحسين القدرة التفسيرية للنماذج الإحصائية.

11. المقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية

لدراسة الفروق في استجابة كل نوع من البنوك لارتفاع مستويات المخاطر.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

- البنك المركزي السعودي. (2023). إطار عمل إدارة المخاطر في البنوك السعودية. الرياض: البنك المركزي السعودي.
- النويران، ثامر علي. (2025). إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي وأثرها على الأداء المالي. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 12(3)، 45-78.
- المعيوف، أحمد عبدالعزيز. (2025). مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في إدارة المخاطر والتمويل. مجلة الاقتصاد الخليجي، 9(2)، 112-140.
- سليمان، سامي. (2025). أثر المخاطر المصرفية على صيغ التمويل في البنوك التجارية: دراسة تحليلية. المجلة العربية للعلوم الإدارية، 18(1)، 67-95.
- الشمري، خالد محمد. (2024). مخاطر السيولة وأثرها على الاستقرار المالي في البنوك السعودية. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، 21(4)، 201-230.
- ثانياً: المراجع الأجنبية

Idris, A., Hassan, M., & Karim, L. (2024). The relationship between financial risks and banks' performance: Evidence from emerging markets. *Journal of Banking and Financial Studies*, 15(2), 101-119.

Musa, M., & Ahmed, K. (2025). Effect of financial risks on financing decisions in commercial banks. *International Journal of Financial Research*, 16(1), 55-73.

Saunders, A., & Cornett, M. M. (2022). *Financial institutions management: A risk management approach* (10th ed.). New York, NY: McGraw-Hill.